المملكة المغربية

وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

أولا: مجال البيانات والرصد:

- إنجاز **البحث الوطني الثاني حول الإعاقة سنة** 2014، الذي يهدف إلى توفير قاعدة جديدة للمعطيات الإحصائية للإعاقة بالمغرب، تسمح بقياس درجة انتشارها على الصعيد الوطني والجهوي، وتحديد الأبعاد الكمية والنوعية لأوضاع الإعاقة، وكذا تقييم مدى استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من خدمات الصحة والتربية والتشغيل؛
- بلغت نسبة انتشار الإعاقة على المستوى الوطني 6,8 %، ما يعني وجود 264.672.2 شخصا، لديهم إعاقات من خفيفة إلى عميقة جدا وأن أسرة واحدة من بين أربعة أسر لديها على الأقل شخص في وضعية إعاقة؛
- إحداث **المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق** بتاريخ 5 نونبر 2017 لأجل رصد مختلف الممارسات المتعلقة بمجال الإعاقة.

ثانيا: مجال المؤسسات والمنظمات:

- أنيطت بوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على مستوى الحكومة مهمة **تنسيق إعداد وتنفيذ السياسة العمومية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛**
- تم **إحداث لجنة وزارية**، بتاريخ 6 يونيو 2014، يترأسها رئيس الحكومة تعمل على تتبع تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بموجب المرسوم رقم 2.14.278 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6266 بتاريخ 19 يونيو 2017؛
- يصل حاليا عدد الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة بالمغرب أكثر من 1000 جمعية بالإضافة إلى أكثر من 160 مركز متخصص في مجال الإعاقة، وتعمل الوزارة حاليا على إخراج مرجعية وطنية معيارية لجودة الخدمات والتكفل والتأهيل المقدمة داخل هذه المراكز المتخصصة في مجال الإعاقة.

ثالثا: مجال السياسات والتشريعات:

- **دستور المغرب** لسنة 2011، الذي نص في تصديره على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز ومن بينها التمييز على أساس الإعاقة، والفصل 31 المتعلق بالحقوق الأساسية من تعليم وصحة وشغل وتكوين مهني. بالإضافة إلى الفصل 34 الذي يلزم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة ومن بينهم الأشخاص في وضعية إعاقة لإعادة

تأهيلهم وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع؛

- اعتماد **السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة** من قبل اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، التي تهدف إلى ضمان ولوج هذه الفئة إلى كافة حقوقها، تنفيذا لمقتضيات الدستور ومضامن البرنامج الحكومي والتزامات المغرب، والتي تميز إعدادها بمسار تشاوري وتنسيقي انطلق منذ سنة 2013؛
- إعداد وتنفيذ **مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021** معزز بمنظومة وطنية للتتبع والتقويم وذلك لأجل تنزيل الرافعات العرضانية والموضوعاتية للسياسة العمومية المندمجة؛
- استصدار **القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها** والذي يحدد الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة لتحقيقها في مجال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- استصدار **القانون رقم 15-65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية**، والذي يضع المستفيد من خدمات هذه المؤسسات في قلب عملية التكفل؛
- استصدار منشور لرئيس الحكومة في 5 أكتوبر 2017 تم تعميمه على القطاعات الحكومية المعنية، يبين الكيفيات والسبل المثلى لحسن تطبيق المرسوم رقم 2.16.145 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2016 المتعلق **بنظام الحصيص**، والمرسوم رقم 2.16.146 الصادر في 18 يونيو 2016 بتعميم المرسوم رقم 2.11.621 بتاريخ 25 نونبر 2011 بتحديد شروط وكيفيات مباريات التوظيف في المناصب العمومية، كما بين هذا المنشور المباريات التي يطبق فيها، ومهام لجنة تتبع المباريات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة. وقد تم في هذا الإطار تنظيم أول مباراة موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة بتاريخ 23 دجنبر 2018؛
- قرار مشترك لوزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، ووزير الداخلية الصادر في 01 مارس 2018 المحدد للخاصيات التقنية وقياسات مختلف الولوجيات العمرانية؛
- تنفيذ البرنامج الوطني "مدن ولوجة" الذي يهدف إلى **إرساء الولوجيات المادية** في أهم المدن المغربية وإلى تطوير الإطار المعياري والتنظيمي المنظم لهذا المجال؛
- دمج بعد الإعاقة في المخططات الوطنية والبرامج الترابية للتنمية وإدراجه في الميزانيات القطاعية.

رابعا: مجال الخدمات العامة

تم تفعيل خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي ويتضمن المحاور التالية:

- **تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة** داخل المؤسسات المتخصصة؛
- **تشجيع الاندماج المهني والمشاريع المدرة للدخل** من خلال تمويل مشاريع مدرة للدخل،
- **اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى،**
- **المساهمة في إحداث وتسيير مراكز استقبال ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.**

- **تأهيل وتكوين الموارد البشرية في مجالات النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة**: لتمكين الأشخاص ذوي إعاقة التوحد من خدمات التأهيل وإعادة التأهيل، وسيفيد هذا البرنامج حوالي 200 000 شخص في وضعية إعاقة التوحد إضافة إلى أسرهم؛
- **إذكاء الوعي وتغيير التمثلات الاجتماعية السلبية المنتشرة عن الإعاقة**: تم تمويل 41 مشروع تقدمت بها جمعيات المجتمع المدني الفاعلة بالمجال بمبلغ مالي يقدر ب 2.900.145 درهم برسم سنة 2016.

خامسا: مجال التعاون الدولي

قام المغرب بالمصادقة على **الإتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها سنة 2009.**